مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع قوانين الاسرة		الرقم
المصدر : الصباح	موقع الواب :		البلد العراق
	التاريخ 2012-09-10	العدد و [ص]:	

زواج خلـــعي

المحامية منال داود

الأصل ان الزواج ميثاق شرعي بين الرجل والمرأة على وجه الدوام بهدف الإحصان والعفاف لكن قد تتنافر القلوب لدرجة يستحيل معها استمرار الحياة الزوجية ما يفسح المجال أمام خيار حل عقد النكاح فإذا كان التنافر من جهة الزوج فبيده إنهاء العلاقة الزوجية عن طريق الطلاق الرجعي.

أما إذا كانت الكراهية من جهة الزوجة فإن الإسلام قد أباح لها التخلص من العلاقة الزوجية من خلال الخلع، خصوصا إن كانت الكراهية تتمثل في سوء خلق الزوج كأن يكون سريع الغضب حاد المزاج أو لنقص في طبعه او لضعف في دينه أو لبخله أو لأنه تزوج عليها ونار الغيرة تأكلها، أو أنه يضر بها وصعب عليها إثبات هذا الضرر أمام القاضي ، وأيا كانت الأسباب الداعية إلى كراهية الزوجة لزوجها الاهم أنها أصبحت لا تطيق العيش معه وتريد الانفصال عنه لأنها تخاف ألا تقيم حدود الله ولكل هذا فتح الإسلام الباب أمام النساء من أجل التخلص من حياتهن التعيسة وذلك عن طريق الخلع.

اما في القانون العراقي فقد افرد المشرع نص المادة السادسة والأربعين من قانون الأحوال الشخصية النافذ رقم 188 لسنة 1959 المعدل الذي يرتب جملة من الآثار القانونية على الطلاق الخلعي اهمها ما تبذله الزوجة للزوج حيث يصبح ذا اثر قانوني نافذ، فإنها إن تنازلت للزوج عن مهرها المؤجل سوف لن تستطيع المطالبة به مجدداً لان التنازل عن هذا الحق كان لقاء قبول الزوج وإقدامه على إيقاع الطلاق. واتفق جميع فقهاء الشريعة الإسلامية وكذلك القانون العراقي على أن الطلاق الخلعي يقع بناء على إيجاب من الزوجة بان تتنازل عن مالها من حقوق تجاه الزوج سواء كان التنازل لكافة الحقوق أو لبعضها، أو إنها تمنح الزوج أموالا أو أي اتفاق شرط الا يخرج عن نطاق الشرعية القانونية، ومن ثم يقبل الزوج هذا العرض بالتنازل ويتلفظ بالصيغة الشرعية لإيقاعه..... ويمكن ايجازه بأنه اصعب حالات الطلاق الذي لا رجعة فيه، ويتم بإتفاق الزوج والزوجة معا , ان تنازل الزوجة الطالبة للطلاق عن حقها تعد من كبائر الأمور ومن المواضيع التي يجب الوقوف عندها والتمعن بها مليا لان المراة تعد كائنا ضعيفا فكيف يكون بها الحال وهي مطلقة ومسلوبة الإرادة وليست لديها حقوق، إنها حقا قضية يجب المكوث أمامها طويلا ووضع علاجات لها... وعن الحلول المقترحة لتقليص نسب الطلاق، وبالاخص المخالعة بين الشباب او في المجتمع بصورة عامة نقول :هناك دائما حلول وان كانت غير مباشرة وتتمثل باستقرار الوضع السياسي والأمني

والاقتصادي للعراق بما يكون له تأثير مهم في استقرار الأسرة العراقية، اما الحلول المباشرة فتتمثل بضرورة الاختيار الصحيح للزوج الآخر وعدم تدخل الأهل في العلاقة الزوجية وعدم تسرع العائلة في تزويج أبنائها القاصرين الذين لايفهمون الحياة الزوجية مع الإشارة إلى زيادة نسبة المطلقات في المجتمع العراقي، لذا ادعو الحكومة والمجتمع العراقي بالمعالجة والعمل على اصلاح سلوك الشباب بالتوعية والتثقيف، اما العامل الاقتصادي فهو الاهم والاخطر في بناء الاسرة وانخفاض حالات الطلاق، بالاضافة الى اهمية دور المؤسسات الانسانية ومنظمات المجتمع المدني التي عليها ان تمارس دورها في توعية هذه الشريحة وتثقيفها وكذلك يمكن استغلال المجالس الدينية في هذا التثقيف من خلال التطرق لخصائص الحياة الزوجية، كما ادعو كل زوج او زوجة أن يفكر ملياً بمصير عائلته وأولاده ووضعه الاسري في المجتمع قبل ان يقدم على الطلاق وان لايجعل عواطفه تحكمه فالعقل كفيل بحل أية مشكلة زوجية..